بيان سياسي لهيئة التنسيق يطالب باحياء مسار جنيف التفاوضي ويحذر من المخاطر التي تهدد وحدة البلاد

syrianncb.com/2017/10/24/بيان-سياسي-لهيئة-التنسيق-يطالب-باحياء

23 أكتوبر 2017

syr2015

هيئة التنسيق الوطنية

لقوى التغيير الديمقراطي

بيان سياسي

ناقش المكتب التنفيذي في اجتماعه المنعقد بتاريخ السبت 21/10/2017، مجمل التطورات الدولية والإقليمية والعربية والداخلية.

كما ناقش تقارير ممثليه في اجتماع الهيئة العليا للمفاوضات الأخير بتاريخ 15و16/10/2017، وخلص إلى ما يلي:

إن الجهود الدولية المبذولة من أجل إحياء مسار جنيف التفاوضي هو الأساس، وان مسارات أستانا يجب أن تخدم الجهود الدولية في جنيف، وألا تشكل مساراً بديلاً عنها.

إن مناطق خفض التصعيد نتاج أستانا هي خطوة إيجابية في تخفيف وتيرة العنف، ولتوفير المساعدات الإنسانية ويطالب لقاء أستانا القادم في البحث الجدي في موضوع المعتقلين والمختطفين والمغيبين قسرياً من كافة الأطراف، والعمل الجدي لحل مشكلتهم وإطلاق سراحهم، ومن الضروري أن تكون تلك المناطق جميعها مناطق مؤقتة، وأن لا تحمل أي بوادر تقسيم محتملة.

ينظر بقلق للأحداث الجارية في محافظتي الرقة ودير الزور، ويتخوف من مد النفوذ والأجندات الخاصة التي تحمل مخاطر اندلاع صراع عربي كردي، ومخاطر اقتسام النفوذ السياسي والاقتصادي بين الدول الكبرى، وتهديد وحدة البلاد.

يؤكد المكتب التنفيذي على ضرورة إنجاز وفد واحد للمعارضة السورية برؤية ومرجعية واحدة للعملية السياسية التفاوضية على أساس بيان جنيف لعام 2012 وكافة القرارات الدولية ذات الصلة وخاصة القرار 2118 لعام 2013 والقرار 2254 لعام 2015، وبياني فيينا اللذين أنتجا الاجتماع الموسع الأول والهيئة العليا للمفاوضات، وهذا يتطلب مشاركة كافة القوى السياسية في المؤتمر الموسع المنوي عقده في الرياض خلال المرحلة القادمة، وضرورة العمل لإنجاحه من خلال تدعيم دور القوى الوطنية الديمقراطية فيه، والإعداد للوثيقة السياسية المشتركة في ضوء التطورات خلال العامين الماضين، وتشكيل هيئة عليا موسعة، ووفد مفاوض واحد ومستشارين من ذوي الكفاءة والخبرة.

يؤكد المكتب التنفيذي على أهمية الدخول في مفاوضات مباشرة مع وفد النظام بدون شروط مسبقة، تتناول جميع المسائل بما فيها موقع الرئاسة وصلاحياتها خلال مدة محددة يتفق عليها.

ينظر المكتب التنفيذي بارتياح إلى استعادة الحكومة العراقية لسيادتها على كركوك وديالى ونينوى ومساعيها الديمقراطية لإيجاد اتفاق يستند على الدستور العراقي، ويحافظ على وحدة الأرض العراقية، وإن ما جرى في كركوك سيكون له تداعيات أبعد من العراق ليشمل مجمل أكراد الدول المجاورة.

دمشق 2/ صفر /1439هـ الموافق لـ 22/10/2017م

المكتب التنفيذي